

معدلات تبادل الجزائر وآفاق تطورها

بقلم زعباط عبد الحميد^{*}

يعتمد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على تصدير المحروقات وهو ما يجعل أسعارها في السوق الدولي تلعب الدور الحاسم في توفير العملة الصعبة، وبعد الفشل الذي عرفته استراتيجيات التنمية السابقة المرتكزة على الحماية الشديدة والتحديد الإداري للأسعار وغيرها، تتجه الجزائر وعلى غرار أغلب دول العالم، إلى الاندماج في السوق العالمي ومن خلاله في الاقتصاد العالمي، وهو ما استدعى السعي لتحرير الاقتصاد الوطني والتوجه بسرعة إلى اقتصاد السوق، حتى تتمكن من التكيف مع العولمة المتسارعة والمركزة، وقد تجسد ذلك بالتزامها بوصفة صندوق النقد الدولي وتوقيعها بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

في ظل هذه المستجدات، إضافة إلى الغزو الأمريكي للعراق، ما هي آفاق تطور معدلات تبادل الجزائر؟

الإجابة عن هذا السؤال تتم من خلال تعريف معدلات التبادل وربطها ببنية التجارة الخارجية للجزائر وتأثير انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة الأورو متوسطي وإلى المنظمة العالمية للتجارة في المديين القصير والطويل.

1- ماهية معدلات التبادل

تعتبر أسعار الصادرات والواردات من الأهمية بمكان بالنسبة للميزان التجاري ومن ثم بالنسبة لميزان المدفوعات بالنسبة لأية دولة. وتزداد هذه الأهمية بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد في تمويل وارداتها المتعددة والضرورية لتنميتها من سلع إنتاجية ووسيلة وغذائية على ما تحصل عليه من عملة صعبة مقابل صادراتها إلى السوق الدولي، وتزداد حساسية اقتصادها لتغير تلك الأسعار إذا كان معامل تركزها يقترب من الواحد، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، إذ تعتمد صادراتها بشكل أساسي على المحروقات، وهو ما يجعلها عرضة لأية هزة تصيب الطلب العالمي على المحروقات.

^{*} أستاذ محاضر

وفي المقابل فإن أي ارتفاع لأسعارها سيؤثر لا محالة في قدرة البلد على اقتناء كل احتياجاته.

وتطور معدلات التبادل يبين التطور النسبي لأسعار صادرات وواردات دولة ما أو التطور النسبي لأسعار المواد الأولية مقارنة مع أسعار السلع المصنعة، ويهدف إلى تبيان مدى تدهوره من عدمه، وقد أسال ذلك الكثير من الحبر واختلفت الآراء بشأنه بين مؤيد وناف له، ويعود هذا الجدل للأسباب التالية:

— أن معدلات التبادل تعد مقياسا كميا مناسباً للوقوف على آثار التبادل الدولي على اقتصاديات مختلف المجموعات الدولية (بلدان متقدمة وبلدان نامية) أو مجموعات فرعية (بلدان صناعية جديدة، البلدان الأقل نمواً، بلدان نامية أخرى)، أو باعتبارها: بلدان بترولية، بلدان غير بترولية، أو بالنسبة لكل بلد على حدة.

— أنها تطرح علامة استفهام كبرى حول إشكالية مدى صلاحية النظريات التقليدية (نظرية ريكاردو، نظرية هيكرش أولان سامويلسون) في تفسير ظاهرة التبادل الدولي وخاصة عدم أخذها في الحسبان كثير من الظواهر المستجدة مثل الشركات المتعددة الجنسية، التجارة داخل الفرع أو داخل الصناعة، التجارة في المنتجات المتميزة

— أنها تسمح بقياس درجة الكفاءة الاقتصادية لتجارة دولة ما مقارنة مع دول أخرى، أو الكفاءة الاقتصادية لتبادل سلعة ما مع سلعة أو سلع أخرى.

وكلما زادت المصادقية والدقة المنتظرة من نتائج تحليل تطور معدلات التبادل كلما توجب الأمر اللجوء إلى معدلات تبادل تأخذ في الحسبان ليس فقط تطور الأسعار النسبية وإنما أيضاً إنتاجية عامل العمل، وهو ما لا تتيحه الإحصائيات المتوفرة، ولذا سنركز في مقالنا هذا على معدل التبادل الصافي "TN" المعروف على النحو التالي:

$$TN = \frac{Px}{Py}$$

حيث: Px, Py هما على الترتيب الرقمان القياسيان لأسعار الصادرات وأسعار الواردات (أو لأسعار السلعة X ولأسعار السلعة Y) ويقيس "TN" الأسعار النسبية

للدول أو الأسعار النسبية للسلع عبر الزمن بما يسمح بمعرفة تطورها على المدى الطويل ومن ثم تحسن أو تدهور وضعها.

إلا أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذا المصطلح لمجموعة من الأسباب من أهمها:

— اختلاف أداة تقييم صادرات وواردات بلد ما. فالصادرات تقيم بأسعار FOB والواردات تقيم بأسعار CIF.

— عولة الاقتصاد والتغلغل المتزايد للشركات المتعددة الجنسية المنتمية للدول المتقدمة — من خلال استثماراتها المباشرة — في اقتصاديات دول العالم. مما يجعل أسعار صادرات وواردات أغلب الدول (خاصة النامية منها) لا تعبر بصدق عما تحصل عليه وما تدفعه

— تغيير تركيبة صادرات وواردات بلد ما بفعل تغيير مستوى تطوره عبر الزمن. وبفعل دخول منتجات جديدة فيها وخروج منتجات قديمة منها (1).

2- العوامل المؤثرة على معدلات تبادل الدول

تتأثر معدلات التبادل بتضايف وتداخل عدة عوامل اقتصادية وسياسية وحضارية، لعل من بين أهمها:

— **درجة التطور الاقتصادي للدولة:** تستفيد الدول المتقدمة من وضعها النسبي في سلم التطور الاقتصادي للتأثير على الأسعار سواء بوصفها مصدرة من خلال هيمنتها على دورات الإنتاج والتوزيع (دعم الإنتاج ودعم الصادرات الزراعية. الأجور المرتفعة، احتكار التكنولوجيا ومن ثم احتكار إنتاج السلع الرائدة التي تباع بأسعار مرتفعة، التركيبة المتنوعة للصادرات وغلبة السلع الصناعية عليها مما يزيد في قيمتها المضافة إلخ) أو بصفتها مستوردة (الحماية المركزة المفروضة على وارداتها من المنتجات الزراعية التي تنتجها، مثلما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، المغالة في فرض الضرائب والاقتطاعات الواقعة بين سعر FOB الذي يحصل عليه المنتج المصدر وسعر CIF الذي يدفعه المستهلك الغربي للحد من القدرة التنافسية للبلدان المنتجة النامية.... إلخ.

إضافة إلى أن تزايد الإنتاجية بالنسبة للدول المتقدمة يترجم في ارتفاع الأجور التي تنعكس في ارتفاع الأسعار، بينما يترجم في الدول النامية في انخفاض الأسعار نتيجة التنافس فيما بينها لتشابه منتجاتها.

طبيعة الأسواق التي تتبادل فيها السلع: السلع المصدرة من قبل الدول المتقدمة تسودها المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة مما يجعل منحى الطلب على سلع منتجها مائلا وهو ما يعطيها القدرة على التحكم النسبي في أسعارها، كما أنها تتسم بضعف مرونة الطلب الأجنبي على صادراتها (باعتبار أنها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لأداء الجهاز الإنتاجي لجميع الدول لاسيما الدول النامية التي تفتقر إليها) بما يعني أن رفع أسعارها لا يتبع بتخفيض نسبي مماثل في الطلب عليها، على عكس صادرات البلدان النامية التي تتسم بالتشابه وتستخدم كمدخلات في الصناعة ولها بدائل عديدة (منتجات طبيعية ومنتجات اصطناعية واسترجاع النفايات) بما يجعل مرونة الطلب عليها مرتفعة، فأى رفع لأسعارها يؤدي إلى انخفاض نسبي أكبر في الطلب عليها.

أسعار الصرف: من الناحية النظرية فإن تخفيض قيمة عملة بلد ما، يؤدي إلى انخفاض أسعار صادراته بقيمة العملة الصعبة مع ثباتها بالعملة الوطنية، وثبات أسعار وارداته بالعملة الصعبة وزيادتها بالعملة الوطنية، وهو ما يعني تدهور معدلات تبادلها الصافية، مع إمكانية تعويض ذلك بزيادة حجم صادراتها وانخفاض حجم وارداتها أي تحسين ميزانها التجاري. وبالنسبة لبلد كالجزائر باعتبارها بلدا صغيرا وضعيفا آخذا للسعر PRICE TAKER وليس صانعا له PRICE MAKER على صعيدي التصدير والاستيراد، فإن تخفيض قيمة الدينار لا يمكن أن يترتب عنه أي أثر لا على أسعار البترول ولا على أسعار السلع الأخرى المصدرة، كما لا يمكن أن يحدث أي أثر على الطلب الخارجي على البترول الجزائري مادامت حصة الجزائر تتحدد في إطار أوبيك، ولا على السلع الأخرى مادام العرض الجزائري غير مرن، وهناك طاقات إنتاجية عاطلة، كما لا يمكن لأي تخفيض من هذا القبيل أن يثبط الطلب على الواردات للأسباب التالية على الأقل: أولا لأن الأسعار المحلية أعلى من الأسعار الدولية (عدم التحكم في التكاليف)، وثانيا لأن السلع المستوردة أجود بكثير من السلع

المحلية، وثالثا أن الجزائر تعرف في الوقت الحالي انفتاحا على الخارج مما أدى إلى تحول الطلب من السلع المحلية إلى السلع الأجنبية، وهذا يعني أنه لا يمكن الحديث عن أثر واضح في معدلات تبادلها الصافية، ولا حتى عن أثر إيجابي في معدلات تبادلها الدخلية * ولا حتى في ميزانها التجاري.

-نوع السلع المصدرة والمستوردة أي بنية التجارة الخارجية: لقد أثبتت الكثير

من الدراسات المعتمدة على إحصائيات المؤسسات الدولية: الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة ووريتها المنظمة العالمية للتجارة، كلها أثبتت تدهور معدلات تبادل المواد الأولية بالمقارنة مع السلع الصناعية، كما أثبتت شدة تذبذب أسعار المواد الأولية مقارنة مع أسعار السلع الصناعية؛ والجزائر كما هو معروف تنتمي لمجموعة البلدان البترولية، وهي تعتمد أساسا على تصدير المحروقات في حدود 97 % أي بمعامل تركيز يقترب من الواحد بعيدا جدا عن ذلك الخاص بالبلدان الصناعية المتقدمة وحتى عن ذلك الخاص بالبلدان الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا يعني أن اقتصادها حساس جدا لأي طارئ يصيب سوق المحروقات ويحدث تغيرا في أسعارها وهو ما يجعل جهازها الإنتاجي المتآكل ضعيف المرونة، فلا يمكن للجزائر زيادة إنتاجها في حالة ارتفاع أسعار السلع الأخرى، فضلا عن عدم قدرتها على زيادة حجم إنتاجها من البترول الخام لارتباطها بحصتها في السوق المحددة من قبل أوبيك، وافتقار اقتصادها لصناعة قوية واتسامه بالتفكك وبياض مصفوفة جدول الترابط والتكامل بين الصناعات الموجودة (على قلتها وضعفها) وضعف أو حتى انعدام الروابط الأمامية والخلفية، والغياب التام للمنتجات الرائدة واعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كلي على استيرادها من الخارج، إضافة إلى ضعف مستوى البحث والتطوير وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي؛ كل ذلك جعل الجزائر تحتل مكانة متواضعة جدا في سلم الرقي الاقتصادي والاجتماعي وجعل معامل تركيز وارداتها السلعي ضعيفا نسبيا، كما جعل مبادلاتها التجارية تكاد تخلو من المنتجات المتقاطعة أو التجارة داخل الفرع، التي نجدها تحتل مكانة هامة بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة؛ كما أن المعاملات التجارية الجزائرية مركزة أساسا مع الاتحاد الأوروبي سواء على صعيد

الصادرات أو على صعيد الواردات، مما يجعل معامل التركيز الجغرافي لصادراتها ووارداتها مرتفعاً. ويعود ذلك من جهة إلى أن الجزائر هي مستعمرة فرنسية سابقة مما جعلها تحافظ على علاقات متميزة مع فرنسا ومن خلالها مع أوروبا، مكنتها من الاستفادة في السابق من معاملة تفضيلية من جانب واحد، ومن جهة ثانية إلى عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي والسوق العربية المشتركة وبقا؛ مبادلاتها مع الدول العربية هشة، على غرار مبادلاتها مع الدول النامية الأخرى.

3- تطور معدلات تبادل الجزائر

يعتمد تطور معدلات تبادل الجزائر على تطور الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار الواردات. وهو ما يعني ضمناً أنها تعتمد في جانب الصادرات بشكل شبه تام على تطور أسعار المحروقات، التي عرفت أسعارها الدولية في العشرية الأخيرة تذبذباً كبيراً (تراوح بين -32.1% و 18.4%) مقارنة بأسعار السلع الصناعية (-7.8% و 10.3%) وحتى بالمقارنة مع أسعار المواد الأولية الأخرى غير الوقود (-14.8% و 13.4%)، كما هو واضح في الجدول التالي (2):

الجدول رقم 1: أسعار التجارة الدولية بالدولار* (%)

2000	99	98	97	96	95	94	91	92	91	وسط 10 سنوات		
										00-91	90-80	
1,0	2,3	1,5-	7,8-	3,1-	10,3	3,0	5,7-	3,5	0,4-	0,1	3,2	سلع مصنعة
13,4	8,3-	32,1-	5,4-	18,4	7,9	5,0-	11,8-	1,3-	5,7-	...	...	الوقود
1,8	4,0-	14,8 -	3,3-	1,2-	8,4	13,4	1,8	0,1	5,7-	0,6-	0,7-	سلع أولية غير الوقود

وفي جانب الواردات، رغم تعدد وتنوع المنتجات المستوردة، إلا أن الأهمية النسبية لكل من الأغذية 26.9% والتجهيزات الصناعية 33.2% والمنتجات نصف مصنعة 18.3% سنة 1998 (3) في إجمالي الواردات، تجعل الرقم القياسي لأسعار الواردات يتأثر كثيراً بتطور الأسعار الدولية لهذه السلع عبر الزمن، وهو ما يعبر عنه الجدول أدناه (4):

الجدول رقم 2: التطور النسبي لمؤشر قيمة وحدة واردات البضائع

حسب مجموعة الاستعمال

100 = 1994

1998	1997	1996	1995	
170.6	181.2	201.6	152.9	الأغذية
167.9	217.1	197.9	125.8	الطاقة
155.1	141.4	189.8	150.4	المواد الأولية
137.4	147.3	155.2	129.3	المنتجات الخام
125	117.2	141.4	110.4	نصف مصنعة
123.9	136.0	145.9	116.3	تجهيزات زراعية
117.4	112.3	141.5	114.1	تجهيزات صناعية
118.9	109.6	121.6	128.1	سلع الاستهلاك
136.1	136.9	148.9	125.5	السنوي

حيث ترجم ذلك في تزايد الرقم القياسي لأسعار الواردات بشكل أسرع من تزايد الرقم القياسي لأسعار الصادرات مما يعني تراجع نسبي لمعدلات تبادل الجزائر بين سنتي 92 و98 ، إذ يلاحظ أنها لم تصل طوال هذه الفترة إلى المستوى الذي كانت عليه(6) سنة 1992 ،

الجدول رقم 3: معدلات تبادل الجزائر بين سنتي 92 و 98 ، 1992 = 100

98	97	96	95	94	93	
280.5	282.5	285.3	248.1	171.8	115.6	الرقم القياسي لأسعار الواردات
198	276.1	268.3	199.1	136.9	96.7	الرقم القياسي لأسعار الصادرات
71	97.7	94.0	80.2	79.7	84	TN

وهي لا تخرج عن السياق العام لتطور معدلات تبادل الدول المصدرة للبترول ، حيث أن معدل تبادلها ظل يسجل تراجعاً منتظماً خلال العشرية الأخيرة ، ف سجل مثلاً -17.0 % ، -10.2 % ، -18.0 % خلال سنوات 91 ، 93 ، 98 . ولم يسجل تحسناً إلا في سنوات 92 ، 96 ، 2000 بـ 6.1 % ، 11.9 % ، 6.7 % (7) على الترتيب.

4- الأفق المرتقبة لتطور معدلات تبادل الجزائر بعد انضمامها إلى اتفاق الشراكة

مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يدخل في إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي ، ومن بين ما يعنيه نهاية نظام المعاملات التفضيلية لاتفاق 1976 (8) ، الذي كانت الجزائر تستفيد منه من أوروبا - على غرار البلدان المتوسطية الأخرى - واستبداله بنظام ليبرالي ذو بعد تجاري يجسده إنشاء منطقة تبادل حر ، مسند بدعم مالي محدود عبر ما يسمى بـ MEDA ، دون أن يعني ذلك اندماج فعلي أي دون أخذ في الاعتبار الأبعاد الأخرى ، لاسيما البعد الإنتاجي والبعد البشري ودون أن يؤدي إلى تحسين القدرة التفاوضية للجزائر أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجريها وستجريها قبل وبعد الانضمام إلى OMC ، ومن ثم فهو يدفع بلدان جنوب المتوسط بما فيها الجزائر على البقاء في فلك الاتحاد الأوروبي دون الاندماج فيه والاستفادة من قوته على جميع الأصعدة.

وما يمكن للجزائر أن تكسبه مقابل فتح أسواقها والتفكيك التدريجي لتعريفاتها الجمركية أمام السلع الصناعية الأوروبية ، هو إتاحة الفرصة لتأهيل المؤسسات

الجزائرية عن طريق برامج ميدا (ولو بشكل محتشم)، وتقليص خطر الدولة، باعتبار أن عملية الانضمام هي ضمان إضافي وهام (لكنه غير كاف) يتلقاه المستثمرون الأجانب لاسيما الأوروبيون منهم، كما أنها عامل حاث ودافع قوي لتسريع الإصلاحات من خلال خلق فضاء تنافسي مبني على أساس الحرية الاقتصادية يكون القطاع الخاص الوطني والأجنبي حاملا له سواء بشكل انفرادي أو عن طريق الشراكة.

وبالنسبة لانضمام الجزائر إلى OMC فإنها ستجد نفسها ملزمة بالتوقيع على مختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف، لاسيما الاتفاقية المتعلقة بالزراعة وما تتضمنه من تقليص للدعم المحلي ودعم الصادرات، والاتفاقية المتعلقة بالمنسوجات والملابس والاتفاقية المتعلقة بالملكية الفكرية والسلع المقلدة، وهي كلها تحمل مستجدات يتوجب عليها الالتزام بها وتطبيقها. وعلى الأخص مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية وتخفيض الرسوم الجمركية قبل تثبيتها مع الالتزام بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل تخفيضها. وهذا يعني انفتاح السوق الجزائري أمام سلع الدول الأعضاء في OMC وما ينجر عن ذلك من حدة المنافسة، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي الآثار التي يتركها هذا الانضمام على أسعار صادرات وواردات الجزائر ومن ثم على معدلات تبادلهما؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل

4. 1 - في المدى القصير

إن تقليص الحماية أو استبعادها على وارداتنا سيغرق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية العالية الجودة والمنخفضة السعر، وهو ما يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية وإجبار المؤسسات الأخرى على إعادة النظر في أنظمتها الإنتاجية والمالية والتسويقية والتسيرية، ذلك أن إزالة أو تقليص الرسوم الجمركية سيؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات بالسوق المحلية، مما يؤدي من جهة إلى تحول الطلب من السلع المحلية الرديئة إلى السلع المستوردة، ومن جهة ثانية سيخلق طلبا إضافيا على هذه السلع الأخيرة، دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعارها CIF بالعملة الصعبة باعتبار الجزائر بلد صغير لا يؤثر في السوق الدولي ووارداته وصادراته تسعر بالعملات

الأجنبية، فهو آخذ للسعر استيرادا وتصديرا، كما أن تخفيض واستبعاد الدعم الأوروبي لصادراته الزراعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار واردات الجزائر منه.

أما في جانب الصادرات فإن بنية الصادرات الجزائرية التي تركز بشكل شبه كلي على المحروقات (لا تشملها اتفاقيات OMC) التي يتحدد سعرها بالعرض والطلب في السوق الدولي، بعيدا عن أي تأثير لانضمام الجزائر إلى كل من المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة الأورو متوسطي، في حين أن المكونات الأخرى على ضآلة مساهمتها في إجمالي الصادرات مثل قطاع الكيمياء والبلاستيك والمطاط والصناعات القاعدية فإنها مازالت غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية المنافسة.

وخلاصة القول أن الجزائر في المدى القصير ونتيجة تفكيك تعريفاتها الجمركية ستخسر خزينتها مبالغ معتبرة لكن ذلك يمكن أن يعوض نتيجة التزايد المرتقب لحجم وارداتها، كما أنها ستسجل عجزا بينا في ميزانها التجاري تتسبب فيه زيادة الواردات الصناعية من جهة وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة من جهة ثانية، وهو ما ينعكس على الأرجح في انخفاض معدلات تبادلها الصافية وكذا معدلات تبادلها الدخلية.

4. 2- في المدى الطويل

إن قدرة رد فعل الاقتصاد الجزائري على المستجدات التي تبرز غداة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يمكن أن تأخذ عدة مسارات ممكنة الوقوع دون التمكن من إسناد احتمالات لها، إلا أنه يمكن تصور حالتين متعارضتين، إحداهما متشائمة والثانية متفائلة، تقع بينهما حالات وسطية عديدة :

4. 2. 1- الوضعية التشاؤمية

هذه الوضعية تتفق وبقاء الاقتصاد الجزائري على وضعه الراهن دون حدوث تحولات هيكلية اقتصادية وخاصة على مستوى جانب العرض وما يؤثر عليه، بشكل مباشر من حيث: التكاليف، الجودة، الإنتاجية، الاستثمارات الأجنبية، الشراكة، مستوى طاقات الإنتاج المستعملة، توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف القطاعات

والفروع الإنتاجية، وما يؤثر عليه بشكل غير مباشر من حيث: الوضع الأمني، الحياة السياسية، الإجراءات الإدارية، مدى تقدم الإصلاحات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية المنتهجة.

فإذا ظلت الأمور جامدة فإن الجزائر ستتحمل أعباء إضافية وتكبد خسائر مؤكدة:

- خسائر على مستوى خزينة الدولة بفعل تراجع الإيرادات الجبائية للوحدة الواحدة المستوردة، يصحب بزيادة حجم الواردات، مما يؤدي إلى تقليص الطلب خاصة على المنتجات المحلية وكذا تقليص النفقات العمومية وخاصة في جانبها الاستثماري أو زيادة الضرائب، وفي الحالتين ترسيخ الركود الاقتصادي.

- مع التناقص المحتمل للصادرات خارج المحروقات والاحتمال المرتقب لزيادة عرض البترول العراقي بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق مما يؤدي إلى تقليص أرباح إنتاجها وبالتالي انخفاض حصة الجزائر. وزيادة على تراجع أسعار البترول فإن ارتفاع أسعار وارداتها الزراعية سيؤدي على الأرجح إلى تدهور معدلات تبادلها الصافية، وكذا معدلات تبادلها الداخلية، إضافة إلى التأثير السلبي لكل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات واحتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة، وما ينجر عن ذلك من إشكالية العودة للمديونية الخارجية وتبعاتها.

4. 2. - الوضعية التفاوضية

إذا حدثت تغيرات هيكلية عميقة على الاقتصاد الوطني وعلى جميع الأصعدة أي حدثت تحولات جوهرية وإيجابية على المتغيرات المذكورة أعلاه، فإن ذلك من شأنه إحداث ديناميكية على العرض الوطني، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

- العمل على تأهيل المؤسسات الاقتصادية/الجزائرية والاستفادة من برامج ميدا إلى أقصى ما يمكن، بغية التحكم في التسيير وهذا ما يمكن المؤسسات الجزائرية الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات (ISO) التي أصبحت مطلوبة أكثر في الأسواق الدولية، كما يمكن الصادرات الجزائرية من تجنب وتجاوز الحواجز التقنية التي أصبحت تفرضها الدول المتقدمة.

- تحسين التنافسية السعرية من خلال الاستفادة من انخفاض الرسوم الجمركية الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار المدخلات المستوردة بما في ذلك أسعار سلع التجهيز، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ، وكذلك الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة محليا خاصة في مجال اليد العاملة وهو ما يمكن أن ينجر عنه استرجاع نصيب من السوق الداخلي أو حتى الوصول إلى السوق الدولي.

- إن التجارة الدولية تبرز أكثر فأكثر بأن الحصول على فوائض تجارية يستدعي الوصول إلى تنافسية "خارج التكاليف " ولا يتم ذلك إلا بواسطة اجتذاب رؤوس أموال ومنتجين أجانب ، حيث يلعب الابتكار الدور الأساسي في التقدم التكنولوجي والكفاءة الإنتاجية ، وحيث تتواجد العاملة المؤهلة والبنية التحتية المناسبة وتغيب العراقيل البيروقراطية ، بما يسمح بضمان التمويل وتعويض المديونية ، والتحكم أكثر في التسيير والتسويق ، وإحداث إنعاش اقتصادي يوسع الوعاء الضريبي ويعوض خسائر الميزانية المتأثرة عن تفكيك القيود الجمركية ، كما يمكن أن يتم استرجاع جزء من السوق الوطنية ، ويضمن الوصول إلى الأسواق الأجنبية بالنسبة للإنتاج خارج المحروقات من خلال تحسين تنافسية الجودة.

- نتيجة زوال الكثير من المؤسسات الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة البطالة ونقص في القوة الشرائية مما قد يؤدي إلى تقليص الطلب في المدى القصير وتحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية واجتماعية إضافية ، لكن ذلك قد يكون في الأمد الطويل مدعاة :

1- من جهة لانتقال الموارد الاقتصادية (اليد العاملة ورأس المال) إلى القطاعات الأكفأ ، ومن بينها القطاعات التصديرية والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، مما قد يوفر طاقة إنتاجية إضافية للمنتجات التنافسية ، ويوفر للشركات الكبيرة فرصا جديدة تتمثل في انبعاث مؤسسات مصغرة تقوم بدور المقاوله من الباطن ، وخلق نوع من الروابط الأمامية والخلفية.

2- ومن جهة ثانية لإحداث تغير في بنية الصادرات ، بإضافة قيمة مضافة جديدة على صادراتها ، أولا بتغليب نسبة المنتجات المصنعة المصدرة على المواد الأولية

والمنتجات نصف المصنعة المصدرة، ذلك أن أسعار السلع المصنعة أكثر استقرارا من أسعار المواد الأولية وأكثر ميلا نحو الارتفاع، كما أن معدلات تبادلها في المدى الطويل تنحى منحى تزايديا على خلاف المواد الأولية، وثانيا بتحويل البترول الخام المصدر بأسعار منخفضة إلى منتجات بترولية يمكن إيصالها إلى المستعمل النهائي دون إعطاء الفرصة للبلدان المتقدمة المستهلكة وشركاتها للاستحواذ على الجزء الأكبر من الربح البترولي من خلال تضخيم الأجزاء المكونة لسعر سوق مشتقاته والواقعة بعد التصدير FOB، وثالثا بتنويع الصادرات خارج المحروقات لاسيما تلك التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية.

إذا تحقق ذلك وتمكنت المنتجات الجزائرية الوصول إلى تنافسية سعرية وتنافسية الجودة فإن ذلك سيوصل الاقتصاد الوطني إلى بر الأمان، ويمكنه من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ويدخله في تنمية اقتصادية واجتماعية فعلية، تسمح ليس فقط بتحسين معدلات تبادل الجزائر الصافية وإنما أيضا تحسين معدلات تبادلها الداخلية وكذا معدلات تبادلها العاملة البسيطة منها والمزدوجة ***.

الخاتمة

إن معدلات تبادل الجزائر ليست بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، وإن كان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإلى اتفاق الشراكة الأورو متوسطي واقع لا محالة وسيؤدي إلى تكريس وتعميق اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي بكل ما يترتب عن لك فينبغي علينا أن نؤمن كل العناصر التي تسمح بتحسين أداء الاقتصاد الوطني ونسعى لاستكشاف كل المزايا التي يتيحها لنا هذا الاندماج أو الفرص التي يخلقها أماننا والتي تمكننا بالانطلاق نحو الأفضل سواء على الصعيد الجزئي أو الكلي أو العالمي فنعمل على تثمينها وفي المقابل نعمل على إزاحة كل العراقيل التي تعيق تقدمه أو تحد من فعالية أدائه، ولذا فإن الشرط الأساسي لتحسين معدلات تبادلنا يكمن في إحداث تغيير نوعي في بنية الاقتصاد ولا يتم ذلك من خلال تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وهذا بدوره لا يمكن أن يتحقق إلا بالتحكم في التسيير والإبداع وفي تقنيات التسويق من خلال الاحتكاك بالآخرين، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم ودمقرطة الحياة السياسية وعودة الأمن والسكينة.

1 (عبد الحميد زعباط، أسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية وأثارها على التنمية، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996 ص : 166-167

* معدلات التبادل الدخلية TR : تمثل القوة الشرائية للصادرات حيث : $TR = TN \cdot Qx$

2 Source: International Monetary Fund, World economic outlook, Statistic appendix, Washington May 1999, p : 167

** ممثلة على التوالي :

بمؤشر قيمة وحدة صادرات السلع الصناعية للدول المتقدمة

بمتوسط البرنت (المملكة المتحدة)، دبي، السعر الفوري، خام وست تكساس.

بمتوسط أسعار أسواق المواد الأولية بأوزان حصصها 87-89 من إجمالي صادرات العالم من المواد الأولية.

3- ONS : Commerce extérieur Evolution des échanges de marchandises 92-

98, collections statistiques, N :82, Novembre 1999 P :6

4-Source : IBID, P :52

5- Source : IBID, P :5

7- I M F : World economic outlook, Washington ; May 1999, P :186

8- Mouloud Hedir: Accession de l'Algérie à l'OMC, stratégie de négociation et perspectives du développement économique et social, in: Forum des chefs d'entreprises : Quel développement pour l'Algérie, tenu à Alger 19 et 20 Janvier 2002 ,P:86

*** معدلات التبادل العاملة البسيطة TFS : تعين القوة الشرائية لعامل العمل وتهتم بتغيرات الأسعار الناجمة عن العلاقة بين أسعار المنتجات وإنتاجية العمل الوطني المتضمن في

الإنتاج القابل للتصدير، حيث: $TFS = TN.T_x$ و T_x تمثل الرقم القياسي لتطور إنتاجية العمل في قطاعات التصدير

إذا ارتفعت TFS فهذا يعني تحسن معدلات التبادل العاملة البسيطة ومن ثم فإن البلد محل الدراسة وبنفس كمية العمل السابقة يحصل على كمية أكبر من السلع الأجنبية بفضل الاستعمال الأفضل لليد العاملة، ويحدث العكس عندما تنخفض TFS ومادام تحسن إنتاجية العمل يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الصافية فإن وجهة تغير معدلات التبادل العاملة البسيطة تتوقف في آخر المطاف على مرونة الطلب على صادراته.

وقد حاول J. Spaos تعميق البحث في TFS بترجيحها بحصة السلع التي يمكن استيرادها في الاستهلاك وحصة السلع المستهلكة القابلة للتصدير. انظر:

Bertrand Nezeys : Les termes de l'échange , Economica, Paris 1989 ,P :5

معدلات التبادل العاملة المزدوجة TFD : تقارن بين تطورات كميات العمل المتضمنة في كل من الصادرات والواردات، أي تقيس العلاقة بين النفقة الحقيقية لوحدة الصادرات والنفقة الحقيقية لوحدة الواردات

$$TFD = \frac{I_x}{T_m}$$

حيث T_x : الرقم القياسي لتطور إنتاجية العمل في قطاعات الاستيراد.